

السعودية حازت المركز الأول.. وقطر جاءت ثانية

الكويت تحتل المرتبة الثالثة خليجياً في إصدار السندات

◆ الأكتتاب الأكبر من نصيب «استثمار القابضة» التي طرحت في بورصة قطر

◆ السعودية كانت السوق الأكثر نشاطاً خلال الربع الأول من 2017 محققة 8 اكتتابات

◆ سوق السندات في الخليج حافظ على قوته حيث واصل رواجه داخل القطاع الحكومي



ستيف دريك

تايوان) على هيئة سندات قابلة للاستدعاء عدة مرات بقسمة 885 صفر بعائدات إجمالية 885 مليون دولار أمريكي وتستحق خلال 30 سنة.

حظيت معظمها على تصنيفات ائتمانية مرتفعة ضمن فئة درجة الاستثمار.

إصدارات السندات

تميز الربع الأول من سنة 2017 بإصدار حكومة الكويت لسندات بقيمة 8 مليار دولار أمريكي، محذلة بذلك المرتبة الثالثة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، بعد المملكة العربية السعودية التي سجلت 17.5 مليار دولار أمريكي وقطر التي سجلت 9 مليار دولار أمريكي في السنة السابقة. كما أصدرت سلطنة عُمان سندات بقيمة 5 مليار دولار أمريكي خلال هذا الربع. وقد حققت حكومة الكويت مبلغاً قدره 8 مليار دولار أمريكي من خلال سندات لمدة 5 سنوات بقيمة 3.5 مليار دولار أمريكي وسندات لمدة 10 سنوات بقيمة 4.5 مليار دولار أمريكي، بسعر فائدة نسبها 2.8% و 3.6%، على التوالي. وحققت سلطنة عُمان 5 مليار دولار أمريكي من خلال سندات لمدة 5 سنوات بقيمة 10 مليارات دولار أمريكي، بالإضافة إلى ثلاثة صكوك تاجير قصيرة الأجل، تبلغ قيمة كل منها 69 مليون دولار أمريكي (26 مليون دينار بحريني).

إصدارات الصكوك

واصلت ناسداك دبي رواجها أمام مصدري صكوك الشركات بإصدارات بارزة، أهمها إصدار بنك دبي الإسلامي لصكوك بقيمة 1 دولار أمريكي وإصدار البنك الإسلامي للتنمية لصكوك بقيمة 1.25 مليار دولار أمريكي خلال الربع الأول من سنة 2017. وعلى صعيد السندات السيادية، كان مصرف البحرين المركزي من المصدرين الفاعلين في المنطقة بإصدار ثلاث من صكوك السلا، والتي تبلغ قيمة كل منها 114 مليون دولار أمريكي (43 مليون دينار بحريني). بالإضافة إلى ثلاثة صكوك تاجير قصيرة الأجل، تبلغ قيمة كل منها 69 مليون دولار أمريكي (26 مليون دينار بحريني).

وقال ستيف دريك، رئيس قسم أسواق المال وخدمات الاستثمارات المحاسبية لدى بي دبليو سي في الشرق الأوسط: "واصلت أسواق السندات والصكوك نشاطها خلال الربع الأول من سنة 2017، بينما تمكنت معظم دول مجلس التعاون الخليجي من الاحتفاظ بتكلفة إقراض تنافسية نسبياً، مستفيدة إلى حد كبير من تمتعها بتصنيفات ائتمانية مرتفعة على درجة الاستثمار. والتأثير طويل المدى لرفع أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي غير واضح إلى الآن".



نشاط الإكتتاب العام بحسب البلد

فقط (41) من عدد الاكتتابات العامة الأولية، وهذا ما هو إلا نتيجة لحصول بعض المعاملات الضخمة، مثل تلك التي قامت بها الشركة الأم لتطبيق سناب شات، سناب، وتلت منطقة آسيا والمحيط الهادئ منطقة الأمريكتين من حيث عوائد الاكتتابات، والتي شكلت ما نسبته 41% (15.2 مليار دولار أمريكي) من المبالغ المحققة و 71% (228) من عدد الاكتتابات العامة الأولية، وهي نسبة مذهلة للغاية. وبالتالي، فإن متوسط قيمة المعاملات في منطقة الأمريكتين كان أكبر بست مرات عنه في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأخيراً، احتلت منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا المرتبة الأخيرة في حيث عوائد (17% أو 6.1 مليار دولار أمريكي) والثانية من حيث عدد الاكتتابات العامة الأولية (16% أو 52 اكتتاباً).

أسواق السندات والصكوك

حافظ سوق السندات والصكوك في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي على قوته في الربع الأول من سنة 2017، حيث وصلت الإصدارات السيادية رواجها داخل القطاع الحكومي، والتي تواصل الاستفادة من جدارتها الائتمانية القوية، وقد

من الممكن أن تؤدي الانتخابات القادمة في كل من ألمانيا وإيطاليا إلى تغيير جوهر في سياسات الاتحاد الأوروبي، وأخيراً، هناك مخاوف من عدم قدرة ترامب على إنجاز السياسات التي وعد بها والتي ساقطت أسواق الأسهم إلى الارتفاع منذ نوفمبر 2016. وعلى صعيد الإكتتابات العامة الأولية، ازداد نشاط الربع الأول بشكل ملحوظ عما كان عليه في الربع الأول من سنة 2016، وقد ارتفعت عوائد الإكتتابات العامة الأولية بنسبة 155% مقارنة مع الربع ذاته من السنة السابقة. وقد كان هناك 321 اكتتاباً عاماً أولياً بلغ مجموع ما حققوه من عوائد 37 مليار دولار أمريكي مقابل 14.5 مليار دولار أمريكي من خلال 146 اكتتاباً عاماً أولياً في الربع الأول من سنة 2016 و 42.5 مليار دولار أمريكي من خلال 253 اكتتاباً عاماً أولياً في الربع الأول من سنة 2015.

وخلال الأربع السابقة، فقد تجاوزت منطقة الأمريكتين منطقة آسيا والمحيط الهادئ من حيث عوائد الإكتتابات العامة الأولية، وشكلت المنطقة ما نسبته 42% (15.8 مليار دولار أمريكي) من المبالغ المحققة عالمياً من خلال الإكتتابات العامة الأولية، في حين شكلت ما نسبته 13%

أدى إلى زيادة ملحوظة في الإكتتابات خلال الأشهر الثلاثة الأولى من السنة. تواصل المنطقة عملية التكيف مع البيئة المتفاوتة لأسعار النفط، بدأتنا نرى علامات لتعافي السوق وعودت النشاط، وما هي إلا مؤشرات إيجابية لما نطمح له من سنة تشهد تحسناً من شأنه أن يساهل إدراج الشركات الصغيرة والمتوسطة، علاوة على ذلك، فإن عدد وإجمالي العوائد المحققة جراء الإكتتابات العامة الأولية في الربع الأول من سنة 2017 قد ازداد بشكل حاد مقارنة معها في الربع الرابع من سنة 2016، والذي شهد اكتتاباً عاماً أولياً واحداً وجني عوائد بقيمة 37 مليون دولار أمريكي.

الاكتتابات العامة الأولية

شهد الربع الأول من سنة 2017 تقلبات قليلة إلى جانب ارتفاعات قياسية جديدة في بعض أسواق الأسهم. وإبان رفع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لمعدلات الفائدة للمرة الثالثة منذ الأزمة المالية، حافظ البنك المركزي الأوروبي على إجراءات تخفيف القيود النقدية دون تغيير. وعلى الصعيد السياسي، فإن عملية التصويت في هولندا لم تلبي الهدف الشجوي. ومع هذا، فإن الانتخابات الرئاسية الفرنسية والبسده الرسمي لإجراءات بريكست تثقل كامل أسواق الأسهم الأوروبية، بينما



نشاط الإكتتاب العام في دول المجلس

كانت أقل بنسبة 15% عن الربع الأول من العام الماضي وتعزى قيمة الإكتتابات المنخفضة في هذا الربع بشكل رئيسي إلى طبيعة وخصائص السوق الكويتي نمو، وإحدهم هي تدني القيمة السوقية المزمرة مقارنة بتداول، الأمر الذي من شأنه أن يساهل إدراج الشركات الصغيرة والمتوسطة، علاوة على ذلك، فإن عدد وإجمالي العوائد المحققة جراء الإكتتابات العامة الأولية في الربع الأول من سنة 2017 قد ازداد بشكل حاد مقارنة معها في الربع الرابع من سنة 2016، والذي شهد اكتتاباً عاماً أولياً واحداً وجني عوائد بقيمة 37 مليون دولار أمريكي.

تميزت المملكة العربية السعودية بكونها السوق الأكثر نشاطاً من حيث عدد الإكتتابات والعوائد المحققة خلال هذا الربع، حيث بلغ إجمالي عدد الإكتتابات العامة الأولية 8 إكتتابات (تمثل 80%) في تداول. 7 منها تم إدراجها في السوق الموازية نمو بعوائد إجمالية بلغت قيمتها 157 مليون دولار أمريكي.

سوق المال وخدمات الاستثمارات المحاسبية لدى بي دبليو سي في الشرق الأوسط: "بداية مثيرة لهذه السنة مع إطلاق سوق الأسهم البديل لتداول، والذي

شهدت سنة 2017 بداية إيجابية حيث سجل الربع الأول منها رقماً قياسيياً في عدد الإكتتابات العامة الأولية (10)، والتي صدرت خلال ربع واحد في دول مجلس التعاون الخليجي في السنوات الخمس الأخيرة. وقد أطلقت السوق المالية السعودية (تداول) السوق الموازية ("نمو") الأولى في دول مجلس الوطني ريت في ناسداك دبي والتي أدرجت 94.6 مليون سهم نتج عنها جني عوائد بقيمة 105 مليون دولار أمريكي. ويتمثل استثمار هذا الصندوق في محفظة متنوعة من الموجودات العقارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في الإمارات العربية المتحدة. ويعتبر هذا الإكتتاب العام الأولي الأول من نوعه على إحدى بورصات دبي منذ شهر مارس لسنة 2015.

مقارنة أداء الفترة

على مستوى أداء سوق الإكتتابات في الربع الأول من سنة 2017 بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة السابقة، شهد عدد الإكتتابات ارتفاعاً كبيراً تمثل في عشرة إكتتابات في الربع الأول من سنة 2017 مقابل إكتتاب واحد في الربع الأول من سنة 2016، إلا أن العوائد الإجمالية المحققة

وفي الوقت نفسه على صعيد أسواق التداول الرئيسية، كان الإكتتاب الأول والأخير في الربع الأول من سنة 2017 من نصيب مجموعة استثمار القابضة التي تزاوّل مختلف أعمال المفاوضة. وقد طرحت هذه الشركة المدرجة في بورصة قطر 49.8 مليون سهم، لتجني بذلك عوائد بقيمة 138 مليون دولار أمريكي، وكانت شركة استثمار القابضة، الشركة القطرية الأولى التي تطرح إكتتاباً

3 تحديات تواجه القطاع المصرفي الخليجي.. يتصدرها تباطؤ نمو الموجودات والقروض



القطاع المصرفي الخليجي يواجه تحديات كبيرة

قال وسام فتوح أمين عام اتحاد المصارف العربية وفقاً لصحيفة "الاقتصادية" السعودية إن القطاع المصرفي الخليجي يواجه عدداً من التحديات، أهمها تقلص حجم السيولة وتباطؤ نمو الموجودات والقروض، علاوة على تراجع نسبي في جودة الأصول والمحافظ الائتمانية في القطاع المصرفي الخليجي.

وأوضح فتوح أن هذه التحديات تأتي في وقت تستعد فيه المصارف الخليجية والعربية لتطوير الرقمنة والأمن الإلكتروني، والتنفيذ المحتمل لضريبة القيمة المضافة، وتطبيق قانون فاتكا للتهرب الضريبي في عام 2018، الذي يتوقع أن يزيد من أعباء الالتزام والتدقيق لدى المصارف، إضافة إلى التقيد بالنظام المحاسبي في يناير 2018، الذي يحمل المصارف أعباء إضافية على القطاع المصرفي، وقد يؤدي ذلك إلى تقليص قدرة المصارف الخليجية على تمويل القطاعات الاقتصادية. وأرجع فتوح تقلص حجم السيولة إلى تراجع الإيرادات النفطية، وبالتالي انخفاض الودائع خصوصاً من القطاع العام، التي سجلت تراجعاً باكتر من 2 في المائة عامي 2015 و 2016، مقابل نمو بلغت نسبته 5.8 في المائة عام 2014 نتيجة سحب الحكومات وبعض ودائعها من المصارف لتعزيز الأوضاع المالية التي تأثرت من جراء الخليج انتقالية عام 2016.

انخفاض أسعار النفط. وأشار إلى أن الحكومات الخليجية تعد أكبر المودعين في المصارف، حيث تمثل الودائع الحكومية نحو 35 في المائة من إجمالي ودائع القطاع المصرفي الخليجي و 21 في المائة من موجوداته، ما يؤكد أهمية هذه الودائع لضمان استقرار القطاع المصرفي.

ولفت إلى بعض السلطات النقدية الخليجية التي لجأت إلى تخفيف الاحتياطي الإلزامي وضخ سيولة بشكل مباشر للمصارف لتعويض التراجع في السيولة. وأضاف أن تراجع الإيرادات النفطية وانخفاض الإئناق الراسمالي أدى إلى تباطؤ تدريجي في نمو موجودات القطاع المصرفي الخليجي إلى نحو 1.3 في المائة حتى نهاية الربع الأول من 2017، مشيراً إلى أن تراجع النمو الاقتصادي أسهم في تراجع نمو القروض المنوحة من القطاع المصرفي الخليجي من 7.4 في المائة عام 2016 إلى 2.1 في المائة بنهاية الربع الأول من العام الجاري. وقال إن الشركات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول الخليجية شهدت حالات تعثر عام 2016، الأمر الذي كلف المصارف مخصصات إضافية، لذلك كانت القروض المصرفية المنوحة للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول الخليج انتقالية عام 2016.

معالجة التلوث تكلف الاقتصادات الخليجية 10 بالمئة من ناتجها القومي

أوضحت دبينا النهدي، رئيس لجنة البيئة بغرفة جدة، أن تكلفة معالجة التلوث في دول الخليج العربي من ضمنها السعودية، لا تقل معدلاتها عن 10 في المائة من الناتج القومي لكل دولة خليجية، بما فيها السعودية على حسب مل نقلته صحيفة "الاقتصادية" السعودية.



التلوث يكلف دول الخليج أموالاً طائلة

السكان في العالم وزيادة عدد المحطات المعالجة المنتشرة في معظم الدول، حيث تقدر كميات الحماة لكل مواطن بنحو 25 إلى

ريال. وعن أبرز المخلفات الناتجة عن معالجة مياه الصرف الصحي والصناعي وكيفية الاستفادة منها، ذكرت النهدي أن الحماة تعد

أوضح دبينا النهدي، رئيس لجنة البيئة بغرفة جدة، أن تكلفة معالجة التلوث في دول الخليج العربي من ضمنها السعودية، لا تقل معدلاتها عن 10 في المائة من الناتج القومي لكل دولة خليجية، بما فيها السعودية على حسب مل نقلته صحيفة "الاقتصادية" السعودية.

السعودية تبدأ تحصيل رسوم إغراق على بطاريات السيارات الكورية



السعودية تكافئ الإغراق على الواردات

أخرى. وعلى ضوءه، شددت مصلحة الجمارك العامة السعودية، على المنافذ الجمركية البرية والجوية والبحرية، بضروة قيام المعائن الجمركي ورئيس المجموعة بالتدقيق على دلالة المنشأ لإرساليات البطاريات الواردة للمملكة للتأكد من صحة التصريح في البيان الجمركي. وذلك إلى جانب التأكد أن دلالة المنشأ مثبتة على المنتج بطريقة غير قابلة للنزع، لضمان تحصيل الرسم على منتج بطاريات السيارات الكورية. وبحسب ما أطلعت عليه "الاقتصادية"، يتم تحصيل الرسوم الجمركية ورسم الإغراق بشكل آلي على أساس القيمة، أو وفقاً للقيم الاسترشادية حسب قيمة التكلفة المبيئة أمام كل بند جمركي، أيهما أعلى وقيداه في الحساب القطعي.

شرعت السعودية، في تحصيل رسوم نهائية قطعية مكافحة الإغراق على الواردات من منتج بطاريات السيارات ذات السعة من 35 إلى 115 أمبيراً، وذلك لمدة خمس سنوات بنسبة وراحت بين 12 في المائة إلى مستويات 25 في المائة. ويأتي ذلك بعد أن أطلقت الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، تحقيقات ضد ممارسات إغراق مشكوك فيها شملت خمس شركات كورية جنوبية تتولى تصدير بطاريات السيارات. وقررت رسوم مكافحة الإغراق، على واردات بطاريات السيارات المدرجة تحت البنود من 85071000002 إلى 850710000014 من التعريفات الجمركية، المصدرة من الشركات الكورية التالية، شركة دونج آه تاير آند راير، شركة اطلس بي إكس، شركة سيبانج، شركة سولايث، وشركات